

تفسير البيضاوي

33 - { وليستعف } وليجتهد في العفة وقمع الشهوة { الذين لا يجدون نكاحا } أسبابه ويجوز أن يراد بالنكاح ما ينکح به أو بالوجدان التمکن منه { حتى يغنيهم الله من فضله } فيجدوا ما يتزوجون به { والذين يبتغون الكتاب } المکاتبة وهو أن يقول الرجل لمملوکه كا تبتک على کذا من الكتاب لأن السيد کتب على نفسه عتقه إذا أدى المال أو لأنه مما يكتب لتأجیله أو من الكتب بمعنى الجمع لأن العوض فيه يكون منجما بنجوم يضم بعضها إلى بعض { مما ملکت أيما نکم } عبدا كان أو أمة والموصول بصلته مبتدأ خبره { فکا تبواهم } أو مفعول لمضمرا هذا تفسيره والفاء لتتضمن معنى الشرط والأمر فيه للنذر عند أكثر العلماء لأن الكتابة معاوضة تتضمن الإرفاقة فلا تجب كغيرها واحتجاج الحنفية بإطلاقه على جواز الكتابة الحالية ضعيف لأن المطلق لا يعم مع أن العجز عن الأداء في الحال يمنع صحتها كما في السلم فيما لا يوجد عند المحل { إن علمتم فيهم خيرا } أمانة وقدرة على أداء المال بالاحتراف وقد روى مثله مرفوعا وقيل صلاحا في الدين وقيل مالا وضعيته ظاهر لفظا ومعنى وهو شرط الأمر فلا يلزم من عدمه عدم الجواز { وآتواهم من مال الله الذي آتاكم } أمر للموالى كما قبله بأن يبذلوا لهم شيئا من أموالهم وفي معناه حط شيء من مال الكتابة وهو للوجوب عند الأكثر ويکفي أقل ما يتمول وعن علي رضي الله تعالى عنه يحط الربع وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الثالث وقيل يدب لهم إلى الأنفاق عليهم بعد أن يؤتوا ويعتقوا وقيل أمر لعامة المسلمين بإعانته المکاتبين وإعطائهم سهمهم من الزکاة ويحل للمولى وإن كان غنيا لأنه لا يأخذه صدقة كالدائن والمشتري ويدل عليه قوله ص في حديث بريرة [هو لها صدقة ولنا هدية] { ولا تكرهوا فتياتكم } إماءكم { على البغاء } على الزنا كانت لعبد الله بن أبي ست جوار يكرههن على الزنا وضرب عليهم الضرائب فشكوا بعضهن إلى رسول الله ص فنزلت { إن أردن تحصنوا } تعففوا شرط للإكراه فإنه لا يوجد دونه وإن جعل شرطا للنهي لم يلزم من عدمه جواز الإكراه لجواز أن يكون ارتفاع النهي بامتناع المنهي عنه وإيثار إن على إذا لأن إرادة المحسن من الإمام كالشاذ النادر { لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم } أي لهن أوله إن تاب والأول أوفق للظاهر ولما في مصحف ابن مسعود رضي الله تعالى عنه : من بعد إكراههن لهن غفور رحيم ولا يرد عليه أن المكرهة غير آثمة فلا حاجة إلى المغفرة لأن الإكراه لا ينافي المؤاخذة بالذات ولذلك حرم على المكره القتل وأوجب عليه القصاص